تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي
أدلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية

م. محمد عبدالكريم حسين	م.م. سمير عماد شعبان	م.م. عمار طه ياسين
كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت	جامعة تكريت	جامعة تكريت
mohammed.20@tu.edu.iq	samir.emad@tu.edu.iq	a.t.y.s@tu.edu.iq

المستخلص:

هدف البحث إلى معرفة تأثير الأزمات المالية على مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتكونت عينة البحث من ثلاثة شركات صناعية للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٨، وحدد الباحثون فترة الأزمات المالية للبلد من عام ٢٠١٤ ولغاية عام ٢٠١٦، وقد تم التوصل على العديد من الاستنتاجات من أهمها، هناك علاقة إيجابية بين الأزمات المالية وسياسة التحفظ المحاسبي، إذ تؤدي الأزمات المالية إلى زيادة استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي تنشرها الشركات الصناعية، تكون الشركات الصناعية أكثر تقييداً وحرصاً خلال فترة الأزمات المالية وآثارها على الفترات اللاحقة لها في تحقيق هدف الاستمرار في السوق، لذا تكون أكثر ميلاً لتبني السياسات المحاسبية ومنها سياسة التحفظ المحاسبي من حيث الاعتراف بالخسائر المتوقعة وتجنب الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات المتوقعة، وجاءت توصيات البحث بضرورة التزام الشركات الصناعية العراقية بسياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لاسيما ان آثار الأزمات المالية لم تنته بعد.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، التحفظ المحاسبي.

The Impact of Financial Crises on Accounting Conservatism Levels: Empirical Evidence from Iraqi industrial companies

Lecturer: Mohammed A. Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Samir E. Shaban
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Ammar T. Yaseen
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research aims to find out the impact of financial crises on the accounting conservatism in financial reports published industrial companies listed on the Iraqi Stock Exchange, The research sample consisted of three industrial companies for the period 2012-2018, and the researchers determined the period of the country's financial crises from 2014 to 2016, and many important conclusions were reached, There is a positive relationship between financial crises and the accounting conservatism policy, as financial crises lead to an increased use of the accounting conservatism policy in financial reports published by industrial companies, Industrial companies are more

restrictive and keen during the period of financial crises and their effects on subsequent periods in achieving the goal of continuing in the market, Therefore you are more inclined to adopt the accounting policies, including the accounting conservatism policy in terms of recognizing the expected losses and avoiding recognizing the expected profits or revenues, The recommendations of the research came to the need for the Iraqi industrial companies to adhere to the accounting conservatism policy when preparing financial reports, especially since the effects of the financial crises have not ended yet.
Keywords: Financial Crises, Accounting Conservatism.

المقدمة

تعد سياسة التحفظ المحاسبي من أقدم السياسات المحاسبية وأكثرها اعتماداً في التقييم عند إعداد التقارير المالية، وظهرت هذه السياسة نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت في العالم، حيث أدت هذه الأزمات والتطورات والأحداث المستمرة إلى أضعاف الثقة بمهنة المحاسبة والمحاسبين، ولاسيما أن الكثير من أتهم المحاسبة بانها احد أسباب حدوث الأزمات، مما أدى إلى قيام الجهات المعنية من واضعي المعايير والأنظمة المحاسبية والحكومات التدخل عن طريق التعديل على القوانين التي تحكم عمل المحاسبة من اجل مواجهة هذه الأزمات، والهدف من هذا إظهار المركز المالي للشركات بصورة جيدة وغير مبالغ به وإضفاء المصداقية على المعلومات التي تحتويها التقارير المالية. وبناءً على ما سبق سوف يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة وهي كما يلي:

المحور الأول: الدراسات السابقة ومنهجية البحث

أولاً. الدراسات السابقة

١. دراسة (العجمي، ٢٠١١): هدفت الدراسة إلى تحديد اثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت، من خلال ثلاث فئات رئيسة (مستخدمو البيانات المحاسبية، المديرون الماليون، ومدققو الحسابات)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها، من أسباب تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة هي تولد الشك لدى الكوادر المالية في الشركات وفي الجهات الرقابية المسؤولة على هذه الشركات، هناك تداعيات مستقبلية للازمة المالية على الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة ومنها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب تذبذب أسعار النفط وخفض صادراته، أوصت الدراسة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة بمعايير القيمة العادلة وإعادة النظر في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة.

٢. دراسة (إقبال، القضاة، ٢٠١٤): هدفت الدراسة إلى التعريف بالتحفظ المحاسبي، ومعرفة اثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي، وصممت الدراسة استمارة استبيان وتم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة بالمديرين والمستشارين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الشركات المساهمة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: ان الشركات عينة البحث تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، أدت الأزمات المالية إلى استخدام التحفظ المحاسبي، يخفض التحفظ المحاسبي من مخاطر انهيار الشركات وانه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في ظل الأزمات المالية.

٣. دراسة (Hussein, et al., 2018): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الأداء المصرفي في البيئة العراقية، واستخدمت الدراسة عينة من عشرون مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن المصارف عينة البحث تتسم بمستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي غير المشروط، في حين لم يتم تحديد مستوى التحفظ المشروط بسبب عدم معنوية معادلة الانحدار، هناك تباين في مستوى كفاءة الأداء المالي بين المصارف، وان هذا التباين ينخفض بصورة كبيرة ما بين السنوات لنفس المصرف، ان المصارف الكفؤة تكون أكثر ميلاً لتبني التحفظ المحاسبي غير المشروط.

٤. دراسة (حمد، المومني، ٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى بيان تأثير التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: تمارس الشركات عينة البحث سياسة التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، يمارس القطاع المالي التحفظ المحاسبي أكثر من قطاع الصناعة والخدمات، وأوصت الدراسة على حث الشركات التي تعاني من مخاطر هبوط تدفقات النقدية التشغيلية إلى ممارسة درجة مناسبة من التحفظ المحاسبي.

الدراسة الحالية: وبعد الاستطلاع على الدراسات السابقة تبين انه لا توجد دراسات تناولت الأزمات المالية والتحفظ المحاسبي في البيئة العراقية، وعليه يرى الباحثون ان الدراسة الحالية تتشارك مع الدراسات السابقة في بعض النقاط من الجانب النظري الخاص بمتغيرات البحث، وتميزت الدراسة الحالية بتناول الأزمات المالية وأثرها على مستويات التحفظ المحاسبي في البيئة العراقية (الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٨، بالإضافة إلى استخدام البيانات الكمية في قياس وتشخيص العلاقة بين متغيرات البحث.

ثانياً. منهجية البحث

مشكلة البحث: مما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث الرئيسة بالتساؤل الآتي: هل هناك تأثير للازمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي؟

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من:

١. الكشف عن أهمية التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات.
٢. الكشف عن خطورة الأزمات المالية وتداعياتها الكبيرة على البيئة العراقية.
٣. قياس مستويات التحفظ المحاسبي في البيئة العراقية في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية التي يمر بها البلد.

هدف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كما يلي:

١. التعريف بالأزمات المالية وأنواعها.
٢. التعريف بمفهوم التحفظ المحاسبي وطرق قياسه.
٣. مدى تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي.

فرضية البحث: لغرض الإجابة عن التساؤل الرئيس للبحث والذي يمثل المشكلة التي يسعى الباحثون إلى إيجاد الحلول المنطقية لها تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية: تؤثر الأزمات المالية في زيادة مستويات التحفظ المحاسبي.

أساليب جمع البيانات: اعتمد البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما:

١. المنهج الوصفي: اعتمد الباحثون على الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث لاسيما ما يتعلق منها بالجانب النظري وذلك من خلال الرسائل الجامعية وبحوث ومؤتمرات علمية وكتب ومقالات وأبحاث من المواقع الالكترونية عربية وأجنبية.
٢. المنهج التطبيقي: اعتمد الباحثون على البيانات والمعلومات الخاصة بعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المحور الثاني: دوافع التحفظ المحاسبي وطرق قياسه

يعد التحفظ المحاسبي من أقدم السياسات المحاسبة المالية بالرغم من معارضة البعض له بسبب تأثيره السلبي على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، إلا أنه أصبح أكثر شمولية في التقييم عند إعداد المعلومات المحاسبية، لكثرة حوادث الإفلاس والأزمات المالية المتلاحقة التي حصلت في العالم، مما أدى ذلك إلى قيام الشركات بإظهار مركزها المالي بصورة أفضل من الواقع حرصاً على حماية نفسها في المستقبل، ومن خلال ما تقدم سوف يتناول هذا المحور مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه ومزاياه وعيوبه وطرق قياسه، وكما يلي:

أولاً. مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه يعد التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) أداة يستخدمها المحاسبون في مواجهة حالة عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية للشركات، من خلال أخذ الخسائر المتوقع حدوثها بنظر الاعتبار قبل وقوعها وعدم أخذ الأرباح المتوقع حدوثها بنظر الاعتبار إلا عند تحققها فعلاً. (حمد، المومني، ٢٠١٨: ٨٣) وعرف التحفظ المحاسبي من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board: FASB) بأنه عبارة عن ردة فعل حريصة من قبل الشركات اتجاه المخاطر وحالات عدم التأكد التي تواجههم لضمان أن هذه المخاطر والحالات قد أخذت بنظر الاعتبار وبشكل كافٍ (FASB, 1980: 10)أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standard Board: IASB) فقد عرفه بأنه عبارة عن أخذ درجة من الحذر عند ممارسة القواعد والأحكام المهمة في جعل التقديرات المطلوبة في ظل مواجهة ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في زيادة قيمة الموجودات والدخل أو تخفيض قيمة المطلوبات والمصاريف. (IABS, 1989: 39)

ويرى (المشهداني وحميد، ٢٠١٤: ٣٦٤) أن التحفظ المحاسبي عبارة عن سياسة ثابتة تتبعها الشركات لاستخدام الطرق المحاسبية المتحفظة التي تؤدي إلى الانخفاض المستمر في صافي قيمة موجودات شركة مقارنةً مع قيمتها السوقية، لتجنب أي مخاطر يمكن أن تتعرض لها الشركة في المستقبل. بينما يرى (Sebrina & Taqwa, 2019: 17) بأنه عبارة عن توقعات بأن صافي الموجودات المفصح عنها في التقارير المالية للشركات سوف تكون أقل من قيمتها السوقية على المدى الطويل، حيث تفضل الشركات تخفيض الموجودات والإيرادات والأرباح وتعظيم المطلوبات والمصروفات والخسائر.

وبناءً على ما سبق يرى الباحثون أن التحفظ المحاسبي يتمثل بقيام المحاسبين باستخدام درجة معقولة من الحيطة والحذر في الاعتراف بالعمليات والأنشطة المالية التي تقوم بها الشركات ويوجد فيها درجة من عدم التأكد، أي بمعنى يتم التسجيل والاعتراف بالخسائر قبل وقوعها أو تحقيقها حتى وأن كانت هناك نسبة ضعيفة تؤكد وقوعها، ولا تأخذ بنظر الاعتبار الاعتراف بالأرباح إلا عند تحقيقها حتى وأن كانت هناك نسب عالية تؤكد تحققها.

أما من حيث أنواع التحفظ المحاسبي فانه ينقسم إلى نوعين هما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط وفيما يلي بيان كل منهما (الجميلي، ٢٠١٤: ١٤)، (Cummins et al., 2019: 4):

١. التحفظ المحاسبي المشروط (Conditional Conservatism): هو الاختلاف الحاصل في توقيت الاعتراف، ويعرف أيضاً بالتحفظ اللاحق على وقوع الأحداث أو الأنباء في المستقبل، بمعنى الاعتراف أكثر بالأنباء السيئة (الخسائر) من الأنباء الجيدة (الأرباح)، ومن أمثلته انخفاض قيمة الموجودات الثابتة وتقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.
٢. التحفظ المحاسبي غير المشروط (Unconditional Conservatism): يتمثل بالإفصاح عن القيم الأقل لصافي الموجودات، أو الاعتراف بالقيم الأقل لحقوق المساهمين، ويعرف أيضاً بالتحفظ السابق عن وقوع الأحداث أو الأنباء، بمعنى أنه في بداية دورة حياة الموجود الثابت يتم استخدام طريقة محاسبية معينة التي تعكس انخفاض القيمة الدفترية لصافي الموجودات عند مقارنتها مع القيمة السوقية لها خلال عمر الموجود، كالموجودات غير الملموسة وغير المعترف بها مثل الموارد البشرية وشهرة المحل.

ثانياً. تقييم ممارسات التحفظ المحاسبي: يمتاز التحفظ المحاسبي بالعديد من المزايا التي يمكن الاستفادة منها عند إعداد القوائم المالية ومنها: (محمد، ٢٠١٤: ٤٧-٤٩)، (Ademola & Moses, 2017: 89)

١. يعتبر أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل الكبير لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات ومطلوبات الشركة، وهذا يعني بأنه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.
٢. أن استخدامه في المجال المحاسبي يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات تكون عادةً معدة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
٣. يؤدي استخدامه إلى تجنب المحاسبين مخاطر نشر المعلومات المحاسبية التي من الممكن أن يثبت فيما بعد عدم صحتها، وكذلك مخاطر عدم نشر المعلومات المحاسبية التي من الممكن قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة.
٤. يحتاج مستخدمي التقارير المالية إلى هامش أمان من أجل حماية أنفسهم من أي نتائج عكسية ممكن أن تحصل، لذا فهم يفضلون الأرقام المتحفظة اعتماداً منهم أن الأرقام غير المتحفظة سوف تؤدي إلى نتائج سلبية.

وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أن هناك مجموعة من العيوب والانتقادات التي وجهت إليه ومنها: (ليلو، ٢٠١٤: ١٨)، (أقبال والقضاة، ٢٠١٤: ٩٠٣)

١. يتعارض استخدامه مع بعض المبادئ المحاسبية والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية، على سبيل المثال الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والعرض الصادق.
٢. يؤدي استخدامه إلى تضليل وتشويه المعلومات المحاسبية من خلال عرضها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى تشويه إيرادات ومصروفات الشركة.
٣. أن تخفيض قيمة الموجودات والإيرادات وزيادة قيمة المصروفات والمطلوبات والمبالغة بها سوف يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الموجودات والإيرادات وتخفيض قيمة المطلوبات والمصروفات، وبالتالي سوف يترتب على هذه التصرفات ضرر ببعض الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات المحاسبية.

٤. يستخدم المحاسبين التحفظ المحاسبي في كثير من الأحيان لحماية أنفسهم من المساءلة التي سوف يتعرضون لها، دون الأخذ بنظر الاعتبار ما إذا كان هذا العمل يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق ضرر بهم.

أما من حيث دوافع استخدام التحفظ المحاسبي، فهناك مجموعة من الدوافع التي أدت إلى استخدامه وهي: (حمدان، ٢٠١١: ٤١٧)، (سعد الدين، ٢٠١٤: ٣١١-٣١٣)

١. التعاقد: يعتبر التحفظ المحاسبي مهم ومفيد في تقييد السلوك الانتهازي للمديرين عند أعداد التقارير المالية وعدم استخدام التحيز الإداري، لأن تطبيق التحفظ المحاسبي بشكل ثابت ومتناسق من فترة إلى أخرى سوف يؤدي إلى إزالة تحيز الإدارة نحو الإفصاح عن الأرباح الإيجابية فقط، إضافة إلى زيادة قيمة الشركة من خلال تقييد المدفوعات الانتهازية من قبل المديرين لأنفسهم وللأطراف الأخرى، حيث يتم توزيع الزيادة في القيمة بين جميع الأطراف وبالتالي تحقيق الرفاهية للجميع.

٢. التقاضي: أن أحد الأسباب التي تجعل إدارة الشركات إلى استخدام التحفظ المحاسبي هو من أجل تخفيض احتمال التعرض إلى التقاضي، حيث أن تخفيض الموجودات ممكن أن تؤدي إلى تخفيض فرص التعرض إلى التقاضي مقارنة فيما لو تم المبالغة في قيم الموجودات، وبالتالي فأن إدارة الشركات لها دافع للإفصاح عن الأرباح والموجودات بشكل متحفظ، ومن جانب آخر فأن مدققي الحسابات لهم دافع أيضاً في تدقيق الشركات بشكل متحفظ على أساس أنه إذا كانت التقارير المالية غير متحفظة سوف تقود إلى التقاضي وبهذا سوف يواجه نتائج سلبية أيضاً.

٣. الضريبة: أن ضرائب لها دور في تقديم دافع للشركات من أجل قيامها بإجراء تناسب بين الدخل المحاسبي المفصح عنه مع الضريبة، فكلما كانت الشركة مربحة ومبلغ فائدة القرض قد تم تغطيته فأن الشركة يكون لديها دخل خاضع للضريبة، وبالتالي فأن العلاقة بين الإفصاح والدخل الخاضع للضريبة يقدم حافز لتأجيل الدخل في سبيل تخفيض مبلغ الضريبة.

٤. التنظيم المحاسبي: قد تؤدي الخسائر المتحققة نتيجة المبالغة في الربح المحاسبي وصافي الموجودات إلى آثار سلبية على المجتمع، ونظراً لكون واضعي القوانين والمعايير يتحملون مسؤولية سياسية عن نتائج تطبيق تلك المعايير، فأنهم يضعون معايير محاسبية متحفظة من أجل تجنب الأضرار التي قد تؤثر بسمعتهم المهنية، وبالتالي فأن التحفظ المحاسبي يستخدم من قبل واضعي المعايير كوسيلة من أجل الحد من تعرض سمعتهم للضرر.

ثالثاً. طرق قياس التحفظ المحاسبي: هناك مجموعة من المقاييس الخاصة بالتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، وسوف تقتصر الدراسة على التحفظ المحاسبي غير المشروط:

١. مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book- to- Market): أن الفكرة الرئيسة من استخدام هذا المقياس تعود إلى المفهوم الذي قدمه الباحثان (Feltham & Ohlson, 1995) للتحفظ المحاسبي واعتبره مصدر التحيز في القياس المحاسبي، وأن نظام المحاسبة يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية للشركة إلى قيمتها السوقية مع ثبات العوامل الأخرى، فقام الباحثان (Beaver & Ryan, 2000) بتحديث وتطوير وإجراء بعض التعديلات في استخدام هذه النسبة ليتم تمييز بين الجزء الثابت من التحفظ المحاسبي عن الجزء المتغير من فترة إلى أخرى، حيث حددا مصدرين للانحراف هذه النسبة (BTM) وهما التحيز (Bias) الاعتراف المحاسبي، وتأخر (Lags) هذا الاعتراف، ومع إجراء انحدار لهذه النسبة لكل من العائد على حقوق الملكية ولست

سنوات وتأثير الزمن ونوع الشركة، والمعادلة التالية توضح مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية: (حمد، المومني، ٢٠١٨: ٨٦)، (Tobias, 2018: 10-11)

$$BTMit=\alpha+ \alpha i+ \alpha t+\sum \beta k ROEit-k+\varepsilon it$$

حيث أن:

BTMit : نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للشركة **i** في نهاية السنة المالية.

Ai : عنصر التحيز (Bias) لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للشركة.

At : يقيس انحراف القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية الذي يعود لعامل الزمن.

ROEit-k : العائد على حقوق الملكية للسنة الحالية والخمس سنوات السابقة.

Bk : معامل انحدار متغير.

Eit : الخطأ العشوائي.

٢. مقياس إجمالي المستحقات (Total Accruals): قام الباحثان (Givoly & Hayn, 2000) باستخدام إجمالي المستحقات، حيث يركز هذا المقياس على قياس تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة الدخل خلال فترة زمنية طويلة، لأن التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة المستحقات السالبة باستمرار، في حين يتم الوصول إلى المستحقات عن طريق الفرق بين التدفقات التشغيلية وصافي الربح، وكما مبين في المعادلة التالية: (Hussein et.al., 2018: 2673)

$$TACCi,t = NIi,t - OCFi,t$$

حيث أن:

ACCi,t : إجمالي المستحقات للشركة i في السنة t.

NIi,t : صافي الربح التشغيلي للشركة i في السنة t.

OCFit : صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في السنة t.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة المعادلة بالشكل الاتي:

$$\text{نسبة صافي المستحقات الإجمالية} = \frac{\text{صافي المستحقات الإجمالية}}{\text{صافي الدخل}}$$

حيث أن:

صافي المستحقات الإجمالية = صافي الدخل-صافي التدفق النقدي التشغيلي

ومما سبق يرى الباحثون ان هناك العديد من المقاييس للتحفظ المحاسبي غير المشروط، وسوف يعتمد هذا البحث على نموذج المستحقات لقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط وذلك بالاتفاق مع كل من دراسة (Givoly & Hayn, 2000) و(Hussein et al., 2018)، وتأتي مبررات اعتماد نموذج المستحقات على قابلية النموذج للتطبيق العملي وتوافر البيانات اللازمة بالتقارير المالية المنشورة في بيئة سوق العراق للأوراق المالية.

المحور الثالث: تباين مستويات التحفظ المحاسبي في ضوء الأزمات المالية

تعد الأزمات المالية من أخطر التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات نظراً لأنها تعمل على تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وعند حدوث مثل هذه الأزمات فان الحكومات تستنفر كل جهودها وطاقاتها وإمكانياتها من اجل التقليل من آثارها السلبية، وان كانت هذه الأزمات تمثل حالة استثنائية في المجتمعات إلا ان جهود المؤسسات السياسية والاقتصادية تتوجه إليها.

(العجمي، ٢٠١١: ٢٦) ومن خلال ما تقدم سوف يتناول هذا المحور مفهوم الأزمات المالية وأنواعها، علاقة الأزمات المالية بالتحفظ المحاسبي، وكما يلي:

مفهوم الأزمات المالية وأنواعها: تتعرض الاقتصاديات عبر تطورها إلى أزمات مالية من حين إلى آخر رغم اختلاف حدتها وظروف حدوثها بحسب بيئة كل دولة تحدث فيها وبحسب ظروفها المؤسسية والهيكلية، ولقد تسارعت حدة الأزمات المالية مع بداية فترة التسعينات من القرن الماضي اكثر من السنوات السابقة لها، وذلك في خضم عولمة الأسواق المالية والتدفق المفاجئ لرؤوس الأموال، وبعبارة أخرى تعد الأزمات المالية محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي، وهي مؤشر على هشاشة وسوء الأداء في النظام المالي لهذا البلد أو ذاك، (الصائغ، الليلة، ٢٠١٢: ٣٧٢) وما يميز الأزمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظراً للثقة المفرطة في الأنظمة المالية وسببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الداخل، ويرافقها توسع مفرط وسريع في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة تجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج (العقاد، ٢٠١٤: ١٩) ويمكن تعريف الأزمات المالية على أنها:

- حدث غير متوقع يصيب الاقتصاد الكلي بالهشاشة ويصاحبه انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية والاحتياطات من العملة الأجنبية وتوسيع كبير في حجم القروض الأجنبية مع عدم إمكانية الجهاز المالي للدولة من القيام بمهامه. (الصائغ، الليلة، ٢٠١٢: ٣٧٤)
- خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام ويهدد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النظام، وهي حالة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن ان تقود إلى نتائج سلبية. (المشهداني، الشمام، ٢٠١٣: ١٦٠)
- نتاج لسوء الاستغلال أو التصرف بالموارد المتاحة وبسبب قرارات خاطئة أو غير مشروعة وليست نتاج كوارث طبيعية. (الكبيسي، ٢٠١٤: ٤٣٢)

وبناءً على ما سبق يعرف الباحثون الأزمات المالية على أنها: حدث غير متوقع حدوثه، يؤدي إلى انهيار النظام المالي للدولة مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية.

ويرى (العجمي، ٢٠١١: ٢٦) ان أسباب الأزمات المالية في معظمها ترجع إلى انتشار الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة ان الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى عملية التدليس التي يمارسها المحاسبون القانونيون وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة كذلك اختلال هياكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تستند إلى تطبيق مبدأ الشفافية وتحقق الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة وغيرها من الممارسات غير السليمة التي بمحصلتها تؤدي إلى عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلة كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها مما يوصلها إلى حالة الانهيار.

أما من حيث أنواعها فقد صنفها صندوق النقد الدولي إلى ثلاث أنواع وهي، أولاً الأزمة المصرفية، وتحدث هذه الأزمة بسبب اندفاع المودعين إلى سحب ودائعهم من المصرف وبالتالي عجزها في السيولة أو بإخفاق احد البنوك في القيام بالتزاماتها تجاه المتعاملين، مما يرغم الحكومة على التدخل بتقديم دعم مالي واسع النطاق للمصارف وتأخذ هذه الأزمة وقتاً أطول من أزمة النقد الأجنبي أو العملة، ثانياً أزمة أسعار الصرف وتحدث عندما تتعرض عملة بلد ما إلى احدى هجمات

المضاربة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو ترغم المصرف المركزي عن الدفاع عن العملة عن طريق انفاق جانب كبير من احتياطاته الدولية، أو عن طريق رفع أسعار الفائدة بنسبة كبيرة، ثالثاً أزمة الديون، وتحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون ان التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، أو هي الحالة التي تعجز فيها الدولة عن خدمة ديونها الخارجية، (العقاد، ٢٠١٤: ٢٣)

علاقة الأزمات المالية بالتحفظ المحاسبي: تعد الأزمات المالية هي أحد الأسباب التي دعت إلى التزام معدي التقارير المالية بسياسة التحفظ المحاسبي، والسؤال هنا ما تأثير الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي؟، والجواب هو عن طريق تتبع آثار الأزمات المالية المتعاقبة على توجهات أصحاب المصالح المرتبطين بالتقارير المالية نحو التحفظ المحاسبي، من خلال الاتي(*):

١. تأثير الأزمات المالية على المجالس المهنية الخاصة بتصدير المعايير المحاسبية: قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بعد انهيار شركة (Enron) في عام ٢٠٠١ بتبني مدخل المبادئ في إعداد معايير المحاسبة المالية الأمريكية بدلاً من مدخل القواعد، بسبب الانتقادات التي تعرضت لها المعايير الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٢ تم الاتفاق بين كل من مجلس معايير (FASB & IASB) للوصول إلى معايير عالية الجودة وتكون ملائمة للاستخدام على المستوى المحلي الأمريكي وعلى مستوى العالم. وبعد أعقاب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية تم عقد أكثر من قمة دولية، وفي كل هذه القمم كان هناك دعم عالمي لتبني معايير محاسبية دولية مقبولة قبولاً عالمياً، مما يعني ان هناك تعاون دولي لتبني المعايير الدولية، وقد أعدت هذه المعايير لتناسب جميع البيئات الثقافية القائمة على التفاؤل وليس على التحفظ المحاسبي، وهناك تقارب كبير مع المعايير الأمريكية وهي معايير أكثر تحفظاً من المعايير الدولية وبالتالي يقلل من ثقافه التفاؤل التي بنيت عليها المعايير الدولية.

٢. تأثير الأزمات المالية على الإدارة (معدي التقارير المالية): تميل الإدارة بشكل عام إلى عدم التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لأسباب عديدة ومنها، ارتباط المديرون بالشركة محدد بفترة زمنية، كذلك ارتباط عوائدهم النقدية وغير النقدية بصافي الربح السنوي اكثر من ارتباطها بصافي الأصول الحالي أو المستقبلي، وان سلوك الإدارة عند إعداد التقارير المالية يميل إلى التفائل اكثر منه إلى التحفظ المحاسبي، وان كانت الأزمات المالية ستكون دافع لدى معدي التقارير المالية إلى الأخذ بنظر الاعتبار بسياسة الحيطة والحذر اكثر من السابق.

٣. تأثير الأزمات المالية في عمل المدققين: يعد المدقق الخارجي من اكثر الأطراف تعرضاً للمسؤولية القانونية والمهنية في حالة تقديمه معلومات محاسبية مضللة لأصحاب المصالح، وهو أول من يشار اليه بأصابع الاتهام في حال تم الإفصاح عن معلومات محاسبية غير صحيحة بالتقارير المالية، وان التزامه بسياسة التحفظ المحاسبي تخفض من احتمالية وقوع المسؤولية الواقعة عليه، وتعزيزاً لدوره الكبير وحمايته من الاتهامات عند وقوع الأزمات المالية قام الاتحاد الدولي للمحاسبيين بإجراء بعض التعديلات على معايير التدقيق الدولية، والتي أسهمت ودعمت من استقلال المدقق وتحديد مسؤوليته في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، وتزيد من توجهه نحو الالتزام بسياسة التحفظ المحاسبي.

(*) اعتمد الباحثون في تحديد اهم نقاط الالتقاء بين الأزمات المالية والتحفظ المحاسبي على العديد من المصادر كان من أهمها: (Krishnan & Visvanathan, 2007)، (إقبال، القضاة، ٢٠١٤)، (المعصراوي، ٢٠١٤).

٤. تأثير الأزمات المالية في الجهات الرقابية والاشرافية: يكمن الدور الرئيس للهيئات الرقابية في متابعة مدى التزام الشركات بمعايير المحاسبة، وحماية المستثمرين من المخاطر التي يمكن ان يتعرضوا لها نتيجة التضليل في معلومات التقارير المالية، وتمارس هذه الهيئات دورها بالاستناد إلى شرعيتها القانونية والنظامية والدفع نحو التزام هيئات المعايير بسياسة التحفظ المحاسبي.

المحور الرابع: وصف متغيرات البحث واختبار الفرضية

وبعد أن تطرقنا في الجانب النظري الخاص بمتغيرات البحث المتضمنة كل من الأزمات المالية، والتحفظ المحاسبي، سيتم التطرق إلى الجانب التطبيقي لهذا البحث لتحقيق أهدافه والإجابة على مشكلته من خلال اختبار فرضيته الموضوعة، وسيتم ذلك من خلال اختيار مجتمع التطبيق وتحديد أداة الاختبار من خلال الآتي:

مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين كانت عينة البحث من ثلاث شركات وهي (شركة المنصور للصناعات الدوائية، شركة بغداد للمشروبات الغازية، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور) للفترة من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٨، والدافع الرئيس لاختيار العينة هو قياس مستويات التحفظ المحاسبي للشركات الصناعية العراقية في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية المختلفة التي مر بها العراق، حيث تم تقسيم السنوات إلى ثلاث مراحل وهي (قبل حدوث الأزمات المالية، خلال الأزمات المالية، بعد الأزمات المالية)، والجدول (١) يوضح ذلك بالتفصيل.

الجدول (١): الشركات عينة البحث

ت	أسماء الشركات	توزيع السنوات حسب ظروف البلد		
		قبل الأزمات	خلال الأزمات	بعد الأزمات
١	المنصور للصناعات الدوائية	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٨
٢	بغداد للمشروبات الغازية	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٨
٣	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وصف وتشخيص المتغيرات واختبار الفرضية: تضمن البحث نوعين من المتغيرات، الأول هو الأزمات المالية كمتغير مستقل، والثاني التحفظ المحاسبي (التحفظ المحاسبي غير المشروط) كمتغير تابع، وحدد الباحثون فترة الأزمات المالية من عام ٢٠١٤ ولغاية عام ٢٠١٦(*)، كما اعتمد الباحثون في قياس التحفظ المحاسبي وفق طريقة المستحقات، وهي احدى المداخل المعتمدة على قائمة الدخل، نظراً لأهمية نتائجها الموضوعية القائمة على بيانات التقارير المالية المفصح عنها في سوق العراق للأوراق المالية. وذلك بالاتفاق مع كل من دراسة (Givoly & Hayn, 2000) و (Hussein, et. al., 2018)، ويمكن بيان المعادلة الحسابية وفق هذا المدخل بالآتي:

$$\text{نسبة صافي المستحقات الإجمالية} = \frac{\text{صافي المستحقات الإجمالية}}{\text{صافي الدخل}}$$

ولاستخراج صافي المستحقات الإجمالية يمكن اتباع المعادلة الآتية:

(*) شهد العراق خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ أسوء أزمة أمنية نتجت عنها تداعيات اقتصادية ومالية في عموم البلد وفي مختلف القطاعات.

صافي المستحقات الإجمالية = صافي الدخل-صافي التدفق النقدي التشغيلي

لذا سوف يتم قياس مستوى التحفظ المحاسبي للسياسات المحاسبية في التقارير المالية المعدة من قبل الشركات الصناعية عينة البحث، واستخراج متوسط نسبة مستوى التحفظ لعينة سنوات البحث وفق مدخل المستند على المستحقات (نسبة المستحقات الإجمالية):

ويمكن تحديد مستوى التحفظ المحاسبي وفقا لما يلي:

١. مستوى تحفظ مرتفع: إذا كانت نسبة المستحقات الجمالية سالبة. أي التدفقات النقدية هي أكثر من الأرباح المعترف بها.
٢. مستوى التحفظ مقبول: أذا كانت نسبة المستحقات الجمالية موجبة وأقل من الواحد الصحيح.
٣. لا يوجد تحفظ (تحفظ محاسبي منخفض)، إذا كانت نسبة المستحقات الجمالية موجب، وأكبر من الواحد الصحيح.

وبعد بيان وتشخيص متغيرات البحث، يمكن اختبار الفرضية البحث الموسومة "تؤثر الأزمات المالية في زيادة مستويات التحفظ المحاسبي" على الشركات عينة البحث وكما يلي.

أولاً. قياس مستويات التحفظ المحاسبي لعينة البحث وفق نموذج المستحقات لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ فقط، بانها الفترة التي سبقت حدوث الأزمات المالية للبلد (أي قبل حدوث الأزمات المالية) والجدول (٢) التالي يبين المستويات الثلاثة للتحفظ(*) وهي (مستوى تحفظ مرتفع، مستوى تحفظ مقبول، مستوى تحفظ منخفض) وكما يلي:

الجدول (٢): مستويات التحفظ المحاسبي قبل حدوث الأزمات المالية

الشركات	نسبة صافي المستحقات الإجمالية					
	٢٠١٢		٢٠١٣		متوسط التحفظ	
	النسبة	التحفظ	النسبة	التحفظ	النسبة	التحفظ
شركة المنصور	٤,٢٢٦	منخفض	١,٧١٥-	مرتفع	١,٢٥٦	منخفض
شركة بغداد	٠,٠٠٢-	مرتفع	١,٢٩٧	منخفض	٠,٦٤٨	مقبول
شركة العراقية	١,٦٣٤	منخفض	٩,٤٨٥	منخفض	٥,٥٦٠	منخفض
المجموع	٥,٨٥٨	منخفض	٩,٠٦٧	منخفض	٧,٤٦٤	منخفض

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (٢)، تبين ان هناك تباين بين الشركات عينة البحث في مستوى التحفظ المحاسبي، إلا ان النتائج تبين ان اغلب الشركات عينة البحث لا تعتمد على سياسة التحفظ المحاسبي لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثانياً. قياس مستويات التحفظ المحاسبي لعينة البحث وفق نموذج المستحقات للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) فقط، بانها فترة حدوث الأزمات المالية للبلد (أي خلال الأزمات المالية) والجدول (٣) التالي يبين المستويات الثلاثة للتحفظ وهي (مستوى تحفظ مرتفع، مستوى تحفظ مقبول، مستوى تحفظ منخفض) وكما يلي:

(*) استخدم الباحثون معادلة نسبة صافي المستحقات الإجمالية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لعينة البحث.

الجدول (٣): مستويات التحفظ المحاسبي خلال الأزمات المالية

الشركات	نسبة صافي المستحقات الإجمالية							
	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		متوسط التحفظ	
	النسبة	التحفظ	النسبة	النسبة	التحفظ	النسبة	النسبة	التحفظ
شركة المنصور	٠,٧٧٣	مقبول	٢,٠٧٤	منخفض	مرتفع	٢٣,٤٢٥-	٦,٨٦٠-	مرتفع
شركة بغداد	٠,٢٨٧	مقبول	٠,٠١٨	مقبول	منخفض	٢,١٥٨	٠,٨٢١	مقبول
الشركة العراقية	٣٧,٢٥٣-	مرتفع	٢١,٨٧٧	منخفض	مرتفع	١,٥٤٢-	١٦,٩١٨-	مرتفع
المجموع	٣٦,١٩٣-	مرتفع	٢٣,٩٦٩	منخفض	مرتفع	٢٢,٨٠٩	٢٢,٩٥٧-	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (٣)، تبين ان هناك تباين بين الشركات عينة البحث في مستوى التحفظ المحاسبي، إلا ان النتائج تبين ان اغلب الشركات عينة البحث قد بدأت بممارسة سياسة التحفظ المحاسبي في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦.

ثالثاً. قياس مستويات التحفظ المحاسبي لعينة البحث وفق نموذج المستحقات لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨ فقط، بانها فترة ما بعد حدوث الأزمات المالية للبلد (أي بعد الأزمات المالية) والجدول (٤) التالي يبين المستويات الثلاثة للتحفظ وهي (مستوى تحفظ مرتفع، مستوى تحفظ مقبول، مستوى تحفظ منخفض) وكما يلي:

الجدول (٤): مستويات التحفظ المحاسبي بعد الأزمات المالية

الشركات	نسبة صافي المستحقات الإجمالية					
	٢٠١٧		٢٠١٨		متوسط التحفظ	
	النسبة	التحفظ	النسبة	التحفظ	النسبة	التحفظ
شركة المنصور	١,٥٣١-	مرتفع	٠,٠٠٤-	مرتفع	٠,٧٦٨-	مرتفع
شركة بغداد	١,٠٠٧	منخفض	٠,٦١١	مقبول	٠,٨٠٩	مقبول
الشركة العراقية	٠,٨٥١	مقبول	٠,٩٩٩	مقبول	٠,٩٢٥	مقبول
المجموع	٠,٣٢٧	مقبول	١,٦٠٦	منخفض	٠,٩٦٦	مقبول

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (٤)، تبين ان هناك تباين بين الشركات عينة البحث في مستوى التحفظ المحاسبي، إلا ان النتائج تبين ان اغلب الشركات عينة البحث قد حافظت على ممارستها إلى سياسة التحفظ المحاسبي لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨.

رابعاً. قياس مستويات التحفظ المحاسبي لعينة البحث وفق نموذج المستحقات للمراحل الثلاثة (قبل حدوث الأزمات المالية، خلال الأزمات المالية، بعد الأزمات المالية)، والجدول (٥) التالي يبين المستويات الثلاثة للتحفظ وهي (مستوى تحفظ مرتفع، مستوى تحفظ مقبول، مستوى تحفظ منخفض) وكما يلي:

الجدول (٥): مستويات التحفظ المحاسبي بعد الأزمات المالية

مراحل قياس التحفظ	شركة المنصور		شركة بغداد		الشركة العراقية		متوسط التحفظ لكل الشركات	
	النسبة	التحفظ	النسبة	التحفظ	النسبة	التحفظ	النسبة	التحفظ
قبل الأزمات ٢٠١٢-٢٠١٣	١,٢٥٦	منخفض	٠,٦٤٨	مقبول	٥,٥٦٠	منخفض	٢,٤٨٨	منخفض
خلال الأزمات ٢٠١٤-٢٠١٦	٦,٨٦٠-	مرتفع	٠,٨٢١	مقبول	١٦,٩١٨-	مرتفع	٧,٦٥٢-	مرتفع
بعد الأزمات ٢٠١٧-٢٠١٨	٠,٧٦٨-	مرتفع	٠,٨٠٩	مقبول	٠,٩٢٥	مقبول	٠,٣٢٢	مقبول

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (٥)، يخلص الباحثون إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

١. المرحلة الأولى لقياس مستوى التحفظ المحاسبي (قبل الأزمات المالية)، تبين ان اغلب الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لا تعتمد على سياسة التحفظ المحاسبي، حيث ظهرت نسبة التحفظ المحاسبي لهذه الفترة هي (٢,٤٨٨) وهي أكبر من الواحد الصحيح، وتشير هذه النتيجة بعدم وجود تحفظ محاسبي في التقارير المنشورة لهذه المرحلة.
٢. المرحلة الثانية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي (خلال الأزمات المالية)، تبين ان اغلب الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بدأت بالتوجه على اعتماد سياسة التحفظ المحاسبي، حيث ظهرت نسبة التحفظ المحاسبي لهذه الفترة هي (-٧,٦٥٢) وهي نسبة سالبة، وتشير هذه النتيجة بوجود تحفظ محاسبي مرتفع في التقارير المنشورة لهذه المرحلة.
٣. المرحلة الثالثة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي (بعد الأزمات المالية)، تبين ان اغلب الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قد حافظت بشكل جيد على اعتماد سياسة التحفظ المحاسبي، حيث ظهرت نسبة التحفظ المحاسبي لهذه الفترة هي (٠,٣٢٢) وهي اقل من الواحد الصحيح، وتشير هذه النتيجة بوجود تحفظ محاسبي مقبول في التقارير المنشورة لهذه المرحلة.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها يرى الباحثون ان هناك علاقة بين متغيرات البحث (الأزمات المالية، التحفظ المحاسبي غير المشروط)، حيث ان الأزمات المالية تزيد من مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي تنشرها الشركات الصناعية، وبهذا قد تم إثبات صحة الفرضية الموسومة "تؤثر الأزمات المالية في زيادة مستويات التحفظ المحاسبي".

النتائج والتوصيات: بناءً على الإطار النظري ونتائج الدراسة التطبيقية في البيئة العراقية توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

١. تساهم سياسة التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية التقارير المالية، وتخفض من مخاطر انهيار الشركات الصناعية.
٢. في ظل الأزمات المالية تميل الشركات الصناعية إلى تبني السياسات المحاسبية ومنها سياسة التحفظ المحاسبي.

٣. هناك علاقة إيجابية بين الأزمات المالية والتحفظ المحاسبي، حيث ان الأزمات المالية تزيد من مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي تنشرها الشركات الصناعية، وبهذا فقد تم إثبات صحة الفرضية "تؤثر الأزمات المالية في زيادة مستويات التحفظ المحاسبي".
٤. تكون الشركات الصناعية أكثر تقييداً وحرصاً خلال فترة الأزمات المالية وعلى آثارها المترتبة للفترات اللاحقة لها في تحقيق هدف الاستمرار في السوق.

ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحثون نوصي بالآتي:

١. ضرورة التزام الشركات الصناعية العراقية بسياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لاسيما ان آثار الأزمات المالية لم تنته بعد.
٢. ضرورة التزام الشركات الصناعية بالمحافظة على الأقل بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي وعدم المبالغة فيه، لتكون توقعات المحللين الماليين أكثر دقة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. أقبال، عمر، القضاة، مأمون، (٢٠١٤)، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ٢٨، العدد ٤، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
٢. الجميلي، احمد صويلح طرخ، (٢٠١٤)، التحفظ المحاسبي وأثره على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.
٣. حمد، أمنه خميس، المومني، محمد عبدالله، (٢٠١٨)، اثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٤، العدد ١، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.
٤. حمدان، علام محمد موسى، (٢٠١١)، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٨، العدد ٢، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.
٥. سعد الدين، محمد إيمان، (٢٠١٤)، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد ٢، العدد ١، كلية التجارة، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.
٦. الصائغ، محمد يونس، الليلة، شيماء عبدالستار جبر، (٢٠١٢)، الأزمات المالية العالمية أسبابها وسبل تجنبها، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٥، العدد ٥٢، كلية الحقوق، جامعة الموصل، جمهورية العراق.
٧. العجمي، مناع فهيد علي، (٢٠١١)، أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات والحلول، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية.
٨. العقاد، نور محمد فواز، (٢٠١٤)، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

٩. الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار عيدان، (٢٠١٤)، معايير المحاسبة الدولية والمشتقات المالية والمسؤولية عن الأزمة المالية العالمية والبديل الإسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٠، العدد ٤، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية.
١٠. ليلو، رائد محمد علي، (٢٠١٤)، أثر مستوى التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة في المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
١١. محمد، حسناء عطية حامد، (٢٠١٤)، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
١٢. المشهداني، بشرى نجم عبدالله، حميد، انمار محسن، (٢٠١٤)، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
١٣. المشهداني، عمر أقبال توفيق، الشمام، ماهر علي حسين، (٢٠١٨)، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٧، العدد ١١٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جمهورية العراق.
١٤. المعصراوي، حماده، (٢٠١٤)، أثر الأزمات المالية العالمية على التوجه نحو التحفظ المحاسبي: http://hamadaelmasserowy.blogspot.com/2014/08/blog-post_23.html

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ademola, Osundina J., & Moses, Olayinka I., (2017), Accounting Conservatism and its Benefits to Shareholders in Developing Capital Market: Evidence from Nigeria, Journal of Accounting and Finance, Vol. 17, and No.1.
2. Cummins, J. David & Weiss, Mary A. & Zhang, Juan, (2019), Accounting Conservatism in the Property-Liability Insurance Industry, www.ssrn.com.
3. Hussein, ali Ibrahim & Mahmood, saddam Mohammed & Hussein, wisam Neema, (2018), The Relationship Between The Accounting Conservatism And The Financial Performance Efficiency of The Banks According The Data Envelopment Analysis: Evidence From Iraq, Opcion, Vol. 34, No. 85.
4. Krishnan, Gopal V. & Visvanathan, Gnanakumar, (2007), Does The Sox Definition of An Accounting Expert Matter? The Association between Audit Committee Directors' Accounting Expertise and Accounting Conservatism, Contemporary Accounting Research, Vol. 25, No.3.
5. Sebrina, Nurzi, & Taqwa, Salma, (2019), Analysis of Accounting Conservatism on Accounting Policy Post-Implementation of International Financial Reporting Standard, Advances in Economics, Business and Management Research, Vol. 97.
6. Tobias, Bornemann, (2018), Tax avoidance and accounting conservatism, arqus Discussion Paper, No. 232.